الفصل السادس

النظريات المفسرة لنشأة اللغة

الفصل السادس

النظريات المفسرة لنشأة اللغة

من المباحث التي أولاها علماء اللغة اهتمامًا كبيرًا مبحث: نشأة اللغة الإنسانية وقد كان مبعث اهتمامهم بهذا المبحث حاجتهم إلى معرفة العلاقة بين الألفاظ ومدلولاتها. ولا يعرف أحد على وجه التحديد والقطع متى بدأ البحث عن أصل اللغة ونشأتها. فقد نُقل عن الفراعنة أنهم بحثوا في أصل اللغات ونشأتها وحاولوا إثبات أصالة لغتهم وأنها أم اللغات البشرية جميعًا كما نُقل ذلك عن أفلاطون (٤٢٧ – ٣٤٧ ق. م) ومن قبله نُقل البحث في نشأة اللغة عن هيراقليطس (٥٧٦ – ٤٨٠ ق. م).

وفي رأينا أن البحث في نشأة اللغة لم يعد مجديًا، وتنحصر قيمته في مجرد المتعة التي تصاحب البحث التاريخي بوجه عام، فالمساحات الزمنية الشاسعة بين عصرنا وبين عصر الإنسان الأول، وتشعب اللغات وتعقد معرفة الأصول حتى بالقياس إلى الحديث منها. كل ذلك يجعل من الصعوبة بمكان أن نحاول الجزم بأولية لغة من اللغات، أو تأييد نتيجة من النتائج في هذا المضمار.

ومع ذلك فإن هناك عددًا من النظريات التي حاولت تفسير نشأة اللغة الإنسانية نعرفها فيما يلي مصحوبة بما وجه إلى كل منها من نقد:

أولاً: النظرية التوقيفية:

خلاصة هذه النظرية أن اللغة الإنسانية هبة من الله تعالى اختص بها آدم عليه السلام في أول عهده بالدنيا وبدء الخلق وتكاثرهم من ذرية آدم واحتياجهم إلى التفاهم.

وكلمة (توفيق) تعني أن الله تعالى أوقف آدم على سر اللغة ولقّنه إياها تلقينًا، وقد تعني ضرورة توقف الباحث أمام النظرية لأنها نُسبت إلى قدرة الله تعالى. أي أن تعليمها تم عن طريق الوحي والإلهام.

وقد نُسب القول بتوقيفية اللغة إلى أفلاطون وغيره من قدامى اليونان، كما قال به من علماء اللغة العرب أحمد بن فارس (ت٣٩٠هـ) وأبو علي الفارسي (ت٣٧٩هـ) وأبو الحسن الأخفش (ت٢١٥هـ)، وقال به من علماء الكلام وأصول الفقه أبو الحسن الأشعري (ت٣٢٤هـ)، وابن فورك (ت٤٠٦هـ) ومن العلماء المحدثين الأب لامي (١٦٢٦ - ١٧١١م)، ودي بوتالد (١٨٢٣ - ١٨٩٠م).

ولم يتفق القائلون بالتوقيف على القدر الذي تعلمه آدم عليه السلام من اللغة، ويمكن بصفة عامة حصر اختلافاتهم في تحديد هذا القدر الذي علمه الله تعالى آدم عليه السلام في الاتجاهات التي نقلها السيوطي في «المزهر» عن السابقين من علماء اللغة ومنها:

١) ما روي عن ابن عباس أنه قال: «علمه الأسماء وهي هذه الأسماء التي يتعارفها الناس من دابة وأرض، وسهل وجبل، وجمل وحمار .. إلخ».

٢) وما روي عن مجاهد قال: «علمه اسم كل شيء».

٣) وقيل: علمه أسماء الملائكة.

٤) وقيل علمه أسماء ذريته أجمعين.

ونقل السيوطي عن ابن فارس تأييده لرأي ابن عباس فقال:

«قال ابن فارس: والذي نذهب إليه في ذلك ما ذكرناه عن ابن عباس. فإن قال قائل: لو ذلك كما تذهب إليه لقال {ثم عرضهن أو عرضها}. فلما قال: ﴿ عَرَضَهُمْ ﴾ عُلم أن ذلك لأعيان بني آدم، أو الملائكة؛ لأن موضوع الكناية في كلام العرب أن يقال لما يعقل ﴿ عَرَضَهُمْ ﴾، ولما لا يقل {عرضها}، أو {عرضهن}.

قيل له: إنما قال ذلك - والله أعلم - لأنه جمع ما يعقل وما لا يعقل

وغلب ما يعقل، وهي سنة من سنن العرب، وذلك كقوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ ۖ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ ۚ يَخْلُقُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [النور: ٤٥]. فقال: ﴿ مِنْهُم ﴾ تغليبًا لمن يمشي على رجلين، وهم بنو آدم.

فإن قال: أفتقولون في قولنا سيف، وحُسام، وعضب، إلى غير ذلك من أوصافه، إنه توقيف حتى لا يكون شيء منه مُصطلحًا عليه؟ قيل له: كذلك نقول، والدليل على صحته إجماع العلماء على الاحتجاج بلغة القوم فيما يختلفون فيه، أو يتفقون عليه، ثم احتجاجهم بأشعارهم؛ ولو كانت اللغة مواضعة واصطلاحًا لم يكن أولئك في الاحتجاج بهم بأولى منّا في الاحتجاج بنا لو اصطلحنا على لغة اليوم؛ ولا فرق.

ويؤكد ابن فارس تأييده لنظرية التوقيف في نشأة اللغة فيقول:

«ولعل ظانًا أن اللغة التي دللنا على أنها توقيف إنما جاءت جملة واحدة، وفي زمان واحد؛ وليس الأمر كذلك؛ بل وقف الله جل جلاله آدم عليه السلام على ما شاء أن يُعَلّمه إياه؛ مما احتاج إلى علمه في زمانه، وانتشر من ذلك ما شاء الله؛ ثم علّم بعد آدم الأنبياء عليهم السلام نبيًا نبيًا ما شاء الله أن يُعلّمه، حتى انتهى الأمر إلى نبينا محمد ﷺ؛ فأتاه الله من ذلك ما لم يؤته أحدًا من قبله، تمامًا على ما أحسنه من اللغة المتقدمة، ثم قرّ الأمر قراره، فلا نعلم لغة من بعده حدثت».

أدلة القائلين بالنظرية التوفيقية:

أ- الأدلة النقلية:

١) ما جاء في التوراة ما نصه «وقال الرب الإله لا يحسن أن يكون الإنسان وحده، فأصنع له عونًا بإزائه؛ وجعل الرب الإله من الأرض كل حيوانات البرية، وكل طيور السماء فاحضرها إلى آدم ليرى ماذا يدعوها، وكل ما

دعا به آدم ذا نفس حية، فهو اسمها، فدعا آدم بأسماء جميع البهائم، وطيور السماء، وجمع حيوانات البرية».

٢) ما جاء في التوراة أيضًا، عن قصة مدينة «بابل» حين حاول الناس أن يتخذوا لأنفسهم مدينة عظيمة، وبرجًا شامخًا يطاول السماء، فبلبل الله ألسنتهم، وجعلهم فرقًا وشيعًا، لا يفهم بعضهم بعضًا، بعد أن كانوا أهل لغة واحدة، ولسان واحد، فانتشروا في الأرض، تعددت لغات البشر.

٣) قوله تعالى: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ [البقرة: ٣١]. فالأسماء كلها معلمة لآدم عليه السلام من عند الله والاقتصار على الأسماء إما لأن الاسم في الاستعمال على ضربين أحدهما بحسب الاصطلاح النحوي والثاني بحسب الوضع الأولي، ويطلق على الأنواع الثلاثة كما في الآية لأن كلاً منها علامة وإما لما يقول ابن جني: حيث كانت أقوى القبل الثلاث ولابد لكل كلام مفيد من الاسم وقد تستغني الجملة عن كل من الحرف والفعل.

٤) ما جاء في القرآن الكريم أيضًا من قوله تعالى: ﴿ إِنْ هِىَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ ﴾ [النجم: ٢٣] وذلك ذمًا لقوم لإطلاقهم أسماء غير توقيفية.

٥) ما ورد في القرآن الكريم من قوله تعالى:﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّلْعَٰلِمِينَ ﴾ [الروم: ٢٢].

ب- الأدلة العقلية:

ذكر السيوطي في المزهر نقلاً عن السابقين من علماء اللغة كابن فارس وغيره أدلة عقلية استدل بها القائلون بالتوقيف أهمها:

١) إجماع العلماء على الاحتجاج بلغة العرب، فيما يختلفون فيه، أو يتفقون عليه، ثم احتجاجهم بأشعارهم؛ ولو كانت اللغة مواضعة واصطلاحًا، لم يكن أولئك في الاحتجاج بهم أولى بنا لو اصطلحنا على لغة اليوم.

٢) الكلام أجل من ابن يبتدعه الإنسان، وكيف يبتدعه؟! وهو إنما يفكر بألفاظ متخيلة يناجي بها نفسه، فالفكرة متوقفة على الكرم؛ وإذا كان الطفل لا يفكر إلا بعد أن يكلمه أبواه، فكذلك الإنسان الأول، لم يكن ليفكر إلا بعد أن يكلمه الله.

٣) لو كانت اللغات اصطلاحية، لا يحتج في التخاطب بوضعها إلى اصطلاح آخر من لغة أو كتابة يعود إليها الكلام، ويلزم إما الدور وإما التسلسل في الأوضاع، وهو محال، فلابد من الانتهاء إلى التوقيف.

مناقشة أدلة التوقيفيين:

وقد ناقش المعترضون على هذه النظرية أدلة أصحابها وفندوها على النحو التالي:

أولاً: بالنسبة لما جاء في الإصحاح الثاني من سفر التكوين، نلحظ أن الآيات لم تتعرض إلا لنوع واحد من الأسماء، وهي أسماء النفوس الحية، أما أسماء الجمادات والمعاني والأفعال والحروف، فلا ذكر لها، وكأنها ليست من اللغة، ودعوى أن الإنسان الأول كان يهتم بالأشياء الحية فحسب، لأنها هي التي تدخل في دائرة احتياجاته، فهي دعوى هزيلة، لأن بعض الأشياء غير الحية تهم الإنسان أيضًا، بل قد تكون حاجته إليها أشد كالطعام والشراب والهواء والندم والمشي ... إلخ.

كما أن الآيات لم توضح لنا الصورة الأولى التي ظهرت بها هذه الأصوات، أي الأسلوب الذي سار عليه الإنسان – في مبدأ الأمر – في وضع أصوات معينة لمسميات خاصة، ولا كيف اهتدى آدم عليه السلام لتركيب أصوات ذات مقاطع متميزة في صورة كلمات، والعوامل التي وجهته إلى هذا الأسلوب دون غيره، مما هو أساس البحث العلمي في نشأة اللغة.

ثانيًا: ما جاء في الإصحاح الحادي عشر من سفر التكوين عن قصة بناء مدينة «بابل»، فقد أكد البحث العلمي أن «بابل» ليست مشتقة من بلبلة الألسن، وإنما معناها، وأصلها «باب إيل».

ثالثًا: بالنسبة للاستدلال بقوله تعالى: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾ فتعليمه الأسماء هو أن يجعل له قدرةً بها نَطَقَ ووَضَعَ أسماءَ الأشياء.

فهذان النصان يدرن على أن الفعل في الآية يكون المقصود به أقدره كما في قوله تعالى: ﴿ وَعَلَّمْنَٰهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ ﴾ [الأنبياء: ٨٠] بل الثاني منهما صريح في أن آدم عليه السلام هو الذي وضع أسماء الأشياء.

رابعًا: استدلالهم بقوله تعالى: ﴿ إِنْ هِىَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ ....﴾ [النجم: ٢٣] ووجه هذا الاستدلال بهذه الآية أن الله سبحانه وتعالى ذم الكفار في وضعهم أسماء غير توقيفية وهذا يقتضي كون غيرها توفيقية.

ويجاب على هذا بأن مناط الذم ليس وضع الأسماء وإطلاقها على الأصنام ولكن مناط الذم اعتقادهم أنها آلة تعبد من دون الله.

خامسًا: الاستدلال بقوله تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّلْعَٰلِمِينَ ﴾ [الروم: ٢٢]

مردود عليه بأن العلماء لم يتفقوا بالإجماع على أن المراد باللسان في الآية هو اللغة بل قد يكون المراد اللسان بمعنى الجارحة (أو ذلك المعروف في داخل الفم) وإطلاقه على اللغة نوع من المجاز. والمجاز تعارضه مجازات أخرى ومن ثم فلا يصبح الاستدلال به كما نقل السيوطي في المزهر وقد رد الألوسي في تفسيره الروايتين وقال إلى ترجيح كون المقصود باللسان في الآية: الجارحة المعروفة فقال:

﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ ﴾ أي لغاتكم بأن علم ﷻ كل صنف لغته أو ألهمه ﷻ وضعها وأقدره عليها فصار بعض يتكلم بالعربية وبعض بالفارسية وبعض بالرومية إلى غير ذلك مما الله تعالى أعلم بكميته وعن وهب أن الألسنة اثنان وسبعون لسانًا في ولد حام سبعة عشر وفي ولد سام تسعة عشر، وفي ولد يافث ستة وثلاثون، وجوز أن يراد بالألسنة أجناس النطق وأشكاله فقد اختلف ذلك اختلافًا كثيرًا فلا تكاد تسمع منطقين متساويين في الكيفية نن كل وجه، ولعل هذا أولى مما تقدم.

سادسًا: بالنسبة للدليل العقلي الأول: الاحتجاج بلغة العرب قيل في الرد عليه إن الاحتجاج بلغة العرب وأشعارهم ليس بسبب كون اللغة توقيفية كما توهم مؤيدو التوقيف، وإنما سبب أن اللغة العربية أخذت صورتها المثالية ممثلة في قريش التي نزل بها القرآن الكريم فزادها ثباتًا ورسوخًا.

سابعًا: الاستدلال بأن اللغة سابقة على التفكير والاستدلال فيه مغالطة إذ أن الكلام نوعان: كلام صوتي (ملفوظ) وكلام نفسي (يحدث في حال السكوت بل وفي أثناء نوع الإنسان أيضًا) والكلام النفسي غالبًا ما يكون سابقًا على الفكرة أو هو نفس الفكرة حين تتبلور داخل العقل.

ثامنًا: الاستدلال بأن اللغة لو كانت بالاصطلاح (أي باتفاق جماعة معينة من الناس على وضعها) لاحتيج إلى اصطلاح آخر للتفاهم ويلزم من ذلك

التسلسل أو الدور. هذا الاستدلال مردود عليه بأن الطفل يولد وهو لا يعرف لا اللغة ولا الاصطلاح ثم يكتسب اللغة من المحيطين به شيئًا فشيئًا بالإشارة حينئذ بالتلفظ حينًا حتى يتقنها ولا يبعد أن تكون نشأة اللغة الاصطلاحية قريبة من هذا المثال.

ثانيًا: نظرية الوضع والاصطلاح:

يذهب أصحاب هذه النظرية إلى أن اللغة وليدة اتفاق بين الجماعات البشرية الأولى التي احتاجت إلى التفاهم والتواصل فاجتمعت واصطلحت على تسمي الأشياء بأسمائها المعروفة، ومثّل ابن جني لهذا فقال:

«وذلك بأن يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعدًا فيحتاجوا إلى الإبانة عن الأشياء المعلومات فيضعوا لكل واحد منها سمة ولفظًا إذا ذكر عرف به مسماه ليمتاز عن غيره ... بل قد يحتاج في كثير من الأحوال إلى ذكر ما لا يمكن إحضاره ولا إدناؤه كالفاني وحال اجتماع الضدين على المحل الواحد كيف يكون ذلك لو جاز .. فكأنهم جاءوا إلى واحد من بني آدم فأوماوا إليه وقالوا: إنسان. إنسان إنسان، فأي وقت سمع هذا اللفظ علم أن المراد به هذا الضرب من المخلوق، وإن أرادوا سمة عينه أو يده أشاروا إلى ذلك، فمتى سمعت اللفظة عرف معنيها وهلم جرا فيما سوى ذلك من الأسماء والأفعال والحروف».

ومن الذين ذهبوا هذا المذهب، وأيدوا هذه النظرية، أبو هاشم الجبائي من المعتزلة وأبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني. ومن الغربيين المحدثين: آدم سميث، وريد وغيرهما.

أدلة القائلين بالوضع والاصطلاح:

معظم أدلة القائلين بالوضع والاصطلاح مبني على تفنيد أدلة القائلين بالتوقيف لإبطال تلك الأدلة أي أنهم يحاولون إثبات نظريتهم إثباتًا سلبيًا،

بسلب النظرية المقابلة لهم مصداقيتها فمما ذهبوا إليه من أدلة:

١) أن أول اللغة لابد أن يكون متواضعًا عليه، والمواضعة لابد معها من إيماء وإشارة بالجارحة نحو إلومًا إليه والمشار نحوه، والله ﷻ منزه عن الجارحة فلا يجوز أن يوصف بأن يواضع أحدًا على شيء وإذا امتنعت المواضعة من الله ﷻ فلم يبق إلا أن تكون من الإنسان لأن أول اللغة أن يكون متواضعًا عليه.

أما غير اللغة الأولى فيجوز أن يكون منه ﷻ أو من عند عباده لأنها تستلزم الإيماء والإشارة بالجارحة.

٢) لو كانت اللغات توقيفية، لتقدمت واسطة البعثة على التوقيف؛ والتقدم باطل؛ وبيان الملازمة أنها إذا كانت توقيفية، فلابد من واسطة بين الله والبشر – وهو النبي – لاستحالة خطاب الله ﷻ مع كل أحد، وبيان بطلان التقدم قوله ﷻ ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴾ [إبراهيم: ٤]، وهذا يقضي تقدم اللغة على البعثة.

٣) لو كانت اللغات توقيفية، فذلك إما بأن يخلق الله ﷻ علمًا ضروريًا في العاقل، أنه وضع الألفاظ لكذا، أو في غير العاقل؛ أو بألا يخلف علمًا ضروريًا أصلاً؛ والأول باطل، وإلا لكان العاقل عالمًا بالله بالضرورة، لأنه إذا كان عالمًا بالضرورة يكون الله وضع كذا لكذا، كان علمه ضروريًا، ولو كان كذلك لبطل التكليف، والثاني باطل، لأن غير العاقل لا يمكنه إنهاء تمام هذه الألفاظ؛ والثالث باطل لأن العلم بها إذا لم يكن ضروريًا، احتيج إلى توقيف آخر، ولزم التسلسل.

مناقشة أدلة القائلين بالوضع:

وقد وجهت تلك الأدلة بردود منها:

١) أن قولهم: إن أول لغة لابد أن يكون متواضعًا عليها غير مسلم لأنه محل نزاع بينهم وبين القائلين بالتوقيف فكيف يجعلونه جزء من دليلهم.
وإن المواضعة التي لابد فيها من الإيماء والإشارة بالجارحة إنما تتصور فيما يمكن إحضاره، أما مالا يمكن إحضاره كالمعاني والحروف وكثير من الأفعال فلا يتصور فيها ذلك واللغة مشتملة على كل أولئك.

٢) القول بتوقيف اللغة لا يتوقف على البعثة، لجواز أن يخلق الله ﷻ في بني الإنسان العلم الضروري بأن الألفاظ وضعت لكذا وكذا؛ أو يتخذ ﷻ أول نبي، ثم يوحي إليه باللغة، فيتعلمها قوله، ثم يرسل إليهم.

٣) يجوز أن يخلق الله ﷻ العلم الضروري في العقلاء، بأن واضعًا وضع تلك الألفاظ لتلك المعاني، وعلى هذا لا يكون العلم بالله ضروريًا، كما يجوز أن يكون الإله معلوم الوجود بالضرورة لبعض العقلاء؛ وأما إبطال التكليف، فيجوز أن يكون بالمعرفة؛ أما بسائر التكاليف، فهذا غير مقصود.

ثانيًا: النظرية المحاكاة:

ذهب فريق من علماء اللغة العرب والغربيين إلى أن اللغة قد تكون نشأت عن طريق محاكاة الإنسان الأول لأصوات الحيوانات والظواهر الطبيعية التي كانت تحيط به. قال ابن جني في الخصائص:

«وذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها، إنما هو من الأصوات المسموعات، كدوي الريح، وحنين الرعد، وخرير الماء، وشحيح البغل، ونهيق الحمار، ونعيق الغراب، وصهيل الفرس، ونزيب الظبي، ونحو ذلك، ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد؛ هذا عندي وجه صالح، ومذهب متقبل».

ونقل الدكتور إبراهيم أنيس في «دلالة الألفاظ» عن جماعة من علماء الغرب منهم (وتني) و (آدم سميث) و (دونالد ستيوارت) و (سبنسر) أن النشأة الأولى للألفاظ، لا تعدو أن تكون تقليدًا لأصوات الطبيعة التي سمعها

الإنسان الأول، واتخذ منها أسماء لمصادر هذه الأصوات، فنباح الكلب – مثلاً اتخذ رمزًا يعبر أو يدل على الحيوان نفسه، كما اتخذ عواء الذئب، وزئير الأسد، ومواء القط أعلامًا على هذه الحيوانات ذاتها؛ كما سمع الإنسان الأول حفيف الشجر، وزفير النار، وقصف الرعد، وخرير الماء وغيرها، فاتخذ منها أسماء لكل الظواهر الطبيعية التي تسمع لها أصوات؛ وبهذا تكونت له مجموعة من الكلمات تعد – في رأي أصحاب النظرية – من أقدم الكلمات في اللغة الإنسانية.

والقائلون بهذه النظرية لا يستندون إلى أدلة نقلية أو عقلية كما استند أصحاب النظريتين السابقتين، ولكنهم يتمسكون بنظريتهم هذه لاتفاقها مع العقل والمنطق، فالتطور هو سنة الحياة، وقانونها الذي لا يقبل التعطيل، وليس هناك ما يمنع – عقليًا ومنطقيًا – من أن تكون اللغة قد نشأت عن طريق محاكاة الأصوات الموجودة في الطبيعة المحيطة بالإنسان ثم أخذت تنمو مفرداتها وتتوالد حسب تطور الحاجات الإنسانية، وظهور المخترعات شيئًا فشيئًا، وتعقد نظم الحياة. وهذا ما نلمسه حاليًا في حياتنا العصرية ففي كل يوم تستحدث مخترعات جديدة توضع لها أسماء ويشيع استعمالها بعد ذلك، كما تتوالد مفردات لغوية عن طريق النحت والاشتقاق وغيرها من قوانين النمو اللغوي فتزداد اللغات ثراء وتعقيدًا، وقد وجه لهذه النظرية نقد كثير منه ما يلي:

نقد نظرية المحاكاة:

الذين انتقدوا هذه النظرية استندوا إلى ما يأتي:

١) لا يوجد دليل تاريخي يثبت وقوع تعلم اللغة بالمحاكاة.

٢) أن القول بالمحاكاة يجعل الإنسان يتعلم من الحيوانات، مع أن الإنسان بطبيعة تكوينه – أرقى من الحيوانات، وقد فضله الله تعالى على جميع مخلوقاته، كرمه، قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ

وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾ [الإسراء: ٧٠].

٣) أن صوت الحيوان لا معنى له، فإذا قلده الإنسان أصبح له معنى لدى الإنسان، وهذا غير مستساغ عقلاً.

٤) يصح أن تكون المحاكاة هي وسيلة تعلم اللغة والتفاهم بين الحيوانات والطيور ولكن أن يتم التفاهم بين بني الإنسان عن طريق محاكاة أصوات الحيوان والطير فهذا لا يصح.

مناقشة هذا النقد:

وقد ورد المؤيدون لهذه النظرية والمتعاطفون معها على النقد السالف ذكره على النحو التالي:

١) القول بعدم وجود دليل تاريخي يثبت وقوع المحاكاة، يمكن الرد عليه بأن الدليل التاريخي كان يمكن البحث عنه لو كنا نتناول بالدراسة ظاهرة من الظواهر التي أحدثتها البشرية بعد فترة من نموها، وبعد اختراع الكتابة والتسجيل، أما ونحن نبحث عن اللغة الأولى، فلا مجال للحديث عن دليل تاريخي لأن أي دليل مفتقر في وجوده إلى لغة بدون ؟؟؟.

٢) أما قولهم بأن نظرية المحاكاة تجعل الإنسان يتعلم مما هو أدنى منه من الحيوانات فهذا ليس بشيء، فقد تعلم الإنسان من الحيوان كيفية دفن الموتى في قصة ابني آدم التي حكاها القرآن في قوله تعالى: ﴿ وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱبْنَىْ ءَادَمَ بِٱلْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ ٱلْءَاخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ ۖ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٢٧﴾ لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَىَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِى مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٍ يَدِىَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ ۖ إِنِّىٓ أَخَافُ ٱللَّهَ رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ

﴿ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثۡمِي وَإِثۡمِكَ فَتَكُونَ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلنَّارِۚ وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُاْ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٢٩﴾ فَطَوَّعَتۡ لَهُۥ نَفۡسُهُۥ قَتۡلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُۥ فَأَصۡبَحَ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ﴿٣٠﴾ فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابٗا يَبۡحَثُ فِي ٱلۡأَرۡضِ لِيُرِيَهُۥ كَيۡفَ يُوَٰرِي سَوۡءَةَ أَخِيهِۚ قَالَ يَٰوَيۡلَتَىٰٓ أَعَجَزۡتُ أَنۡ أَكُونَ مِثۡلَ هَٰذَا ٱلۡغُرَابِ فَأُوَٰرِيَ سَوۡءَةَ أَخِيۖ فَأَصۡبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ ﴾ [المائدة: ٢٧ – ٣١]، كما استطاع الإنسان التوصل لاختراع الطيران عن طريق تقليد الطيور.

٣) أما أن الصوت لا معنى له عند الحيوان، ويصير ذا معنى عند الإنسان فهو قول مرسل لا دليل عليه، فإن هناك – كما أثبت علماء اللغة – مناسبة طبيعية بين الدال (اللفظ) والمدلول (المعنى) ومعظم أصوات الحيوان والظواهر الطبيعية تحمل صفات الصوت ذاته كالأزيز والحفيف ... إلخ.

٤) والرد على الدليل الرابع ميسور أيضًا فإن مبدأ نشأة أي تفاهم يكون بالإشارة بأجزاء الجسم كاليد أو العين ثم تبدأ التفاهم باللغة إذا وجدت لدى كل من المرسل والمستقبل. وكثير من مفردات اللغة بدأ تقليدًا لصوت طبيعي مثل الطقطقة للحجر، والزقزقة للطيور، والحسيس للنار والدوي للريح، والزئير للأسد والنهيق للحمار، ثم صارت تلك الصفات كلمات في اللغة ، وتحولت – فيما بعد – إلى تعبيرات ومجازات ، ونالها ما نال غيرها من أصول اللغة من تحريف وتبديل واشتقاق ولا يمنع عقلاً أن تكون بداية التفاهم الإنساني قامت على تقليد أصوات الحيوان والطير والظواهر الطبيعية ثم مع استخدام الإمكانات الهائلة في الجهاز الصوتي للإنسان أمكن تطويرها وترقيتها حتى استحالت إلى كلمات وجمل يتفاهم بها بنو الإنسان.

رابعًا: النظرية الاجتماعية:

ولم يقتنع علماء اللغة بالنظريات الثلاث السابقة لأنها لم تشبع فضولهم في معرفة أصل متفق عليه للغات الإنسانية من جهة، ومن جهة أخرى فإن تلك النظريات أبقت الإنسانية فترة من الوقت بلا لغة لحين التفاهم على إيجاد لغة عبر المحاكاة أو الاصطلاح أو تعميم التوقيف.

ومن ثم فقد ذهب جماعة من اللغويين المحدثين أمثال يسبرس وماكس موللر إلى الربط بين اللغة بين العامل الإنساني/ الاجتماعي، وحاولوا اقتراح نظرية يمكن تسميتها بالنظرية الاجتماعية لتفسير نشأة اللغة وتقوم هذه النظرية على ثلاثة أسس.

الأول: لغة الطفل:

وجد يسبرسن أن علماء الأحياء يقررون أن الجنين في بطن أمه في شهور الحمل الأولى يمر بنفس المراحل الأولى التي مر بها الجنس البشري في أزمنة متطاولة فأخذ من هذا أن اللغة عند الطفل تمر بنفس المراحل التي مر بها الإنسان حتى وصل إلى هذه المكونة من الألفاظ الدالة على معانيها المعروفة.

ويرى بعض علماء اللغة أن هذا الرأي يمكن الاعتماد عليه بالنسبة للطفل الذي لم يبدأ إدراكه يكتمل ليكون بعيدًا عن فهم الجو المحيط به، فيتأثر بكلامهم، ويتعلم من تخاطبهم. لأن الطفل بعد مرحلة الإدراك يتمرن على مرحلة النطق، وفهم مدلولات الكلمات التي يسمعها من الجو المحيط به ولا يقدر على التفوه بها. ولكنه يتفهم الحديث، ثم يتدرج في محاكاة المسموع من الأصوات شيئًا فشيئًا إلى أن يصل إلى درجة الأداء السليم، فالطفل بهذه المثابة لا يمكن أن يتخذ مقياسًا للإنسان الأول إلا في مرحلة قصيرة وهي مرحلة عدم الإدراك، أما حين يبدأ في الإدراك فلا تعتبر المقاييس سليمة لأن الطفل يتعلم لغته من المحيطين به، والإنسان الأول لم يتيسر له مجتمع يقلده ويحاكيه، حتى تكون الموازنة سديدة

والحكم على أسس قوية.

الثاني: اللغة البدائية:

والأساس الثاني للنظرية الاجتماعية يتجه إلى الاعتماد على لغة الإنسان الأول في الأمم البدائية، ويرى القائلون بهذا الرأي أن لغات هؤلاء الأقوام البدائيين تمثل مرحلة قديمة في نمو اللغات وتطورها، بمقارنتها بلغات الأمم المتمدينة، يمكن التعرف على الطريق الذي سلكته اللغة في تطورها.

الثالث: الدراسة المقارنة لتاريخ اللغات الإنسانية:

وأصحاب هذا الرأي أقاموا نظريتهم على الطريقة الاستنباطية على أساس الرجوع إلى الوراء جيلاً فجيلاً وعصرًا فعصرًا بحثًا عن الخصائص اللغوية للغة كل عصر في أمة ما، ثم يقارنون بين الخصائص في العصور المختلفة، فإذا فرغوا من لغة بحثوا أخواتها على هذا النمط فإذا انتهوا بحثوا اللغة الأم على غرار هذا، ثم يقارنون بين الجميع كي يصلوا إلى قواعد عامة ثابتة للتطور اللغوي فلو فرض أنهم اتجهوا إلى اللغة العربية فهم يدرسون خصائصها في عصر صدر الإسلام ثم يدرسون خصائصها في العصر الجاهلي عن طريق النصوص القديمة والآثار، وبالمقارنة يتبين الفرق بين خصائص العربية في كل من العصرين، ثم يدرسون أخواتها من العبرية وغيرها كذلك، فإذا فرغوا من دراستهم قارنوا بين العربية وغيرها من أخواتها ووقفوا على الفروق بينهن ثم يدرسون السامية كذلك، ويقارنون بينها وبين ما تفرع منها من لغات ويقفون على الفروق في الخصائص بينها وبين ما تفرع منها يسيرون على هذا المنهج في كل لغة يتجهون إليها بالبحث.

وقد وصلوا عن طريق هذه البحوث إلى قواعد عامة أمكنهم تطبيقها على حالة اللغة في عصورها الأولى لأن الصفات والمزايا التي وجدت في اللغات القديمة، واستطاعوا الوصول إليها نجدها قد مالت إلى اليسر والسهولة في

اللغات الحاضرة فإذا قيس الغائب بالشاهد كانت اللغات الحاضرة فإذا قيس الغائب بالشاهد كانت اللغات الأولى مليئة بالصعوبة وأنواع التعقيد بصورة أكبر مما عليه اللغات القديمة المعروفة وقد استطاع جسبرسن أن يصل إلى قوانين عامة للتطور اللغوي عن طريق المقارنة وغيرها من مباحث علم اللغة واستنتج من هذه القوانين ظواهر معينة تتصل بنواح مختلفة في اللغة يعتقد أنها كانت سائدة في اللغات البدائية وتصور لنا ما كانت عليه اللغات في عصورها الأولى ووافقه على هذا جماعة من اللغويين المحدثين.

تعقيب على النظريات:

وبعد عرض النظريات السابقة يسوغ لنا أن نتساءل: أي هذه النظريات أدنى إلى الصواب؟.

والإجابة على هذا التساؤل عسيرة كل العسر، فليس شيء من تلك النظريات صحيحًا على إطلاقه، أو خاطئًا على إطلاقه، ولذلك لا يستطيع الإنسان المنصف أن يتبنى واحدة منها إلا إذا سفه أدلة النظرية الباقية. وهذا لا غناء فيه في رأينا، والذي ترجحه هو أن نشأة اللغة الإنسانية اشتركت فيها كل النظريات السابقة بدرجات متفاوتة:

١) فقد بدأت اللغة الإنسانية توقيفًا (وحيًا وإلهامًا) من الله تبارك وتعالى لآدم عليه السلام في بدء الخليقة. وتعليم آدم لأسماء في رأينا هو تعليمه أسماء الأشياء ومفردات اللغة وفي الوقت نفسه تمكينه من تسمية ما حوله كيفما أراد.

٢) ومع نمو البشرية وتزايدها واحتياج الناس إلى التفاهم بدأ الوضع والاصطلاح يتسع ويؤدي وظيفته في توسيع مفردات اللغة وتعبيراتها.

٣) واستفاد الإنسان من محاكاة أصوات الطبيعة في اشتقاق مفردات ذات دلالات تتصل بمعانيها الأصلية.

٤) وتم كل ذلك في إطار النمو الطبيعي للجماعات البشرية إشباعًا للحاجات

الإنسانية الأساسية: المأكل والمشرب، والملبس والتزاوج والاتجار وتبادل المنافع.

وأخيرًا، فمن رأينا أن الدراسات اللغوية لا ينبغي لها أن تسير في فلك الدراسات اللغوية الغربية فتنقل عنها ما لا يتفق وقواعد الشريعة كالقول بأن الأصوات الإنسانية تدرجت طبقًا لنظرية النشوء والارتقاء فمثل هذا القول – مع الأسف – يتردد في كتابات بعض كتابنا العرب ينقلونه دون وازع من دين عن علماء اللغة المتأثرين بداروين أو عن داروين نفسه، بالإضافة إلى ذلك فمثل هذا المبحث برمته – كما قلنا في البداية – لم يعد ذا جدوى في الدراسات اللغوية.